

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢٤

الإثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد موثوسي نكغوي (بوتسوانا)

الكلمة لمدير مركز شؤون نزع السلاح ليدلي بملاحظة بشأن الوثيقة A/52/309/Add.1.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البنود ٦٢ إلى ٨٣ من جدول الأعمال (تابع)

السيد دافينيتش (مدير مركز شؤون نزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما تفضلتم، سيدي الرئيس، أود أن أوجه عناية اللجنة إلى الوثيقة التي صدرت للتو تحت الرمز A/52/309/Add.1 والتي هي تقرير للأمين العام عن عمل المراكز الإقليمية. وأصل هذا التقرير، وأعني الأسباب التي حدثت بالأمين العام إلى تقديم هذا التقرير موضحة في الفقرتين ٦ و ٧.

اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني المعتمدين، ستواصل اللجنة عصر اليوم اتخاذ إجراءاتها بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال.

واسمحوا لي أن أعيد سرد هذه الأسباب بإيجاز. في الميزانية البرنامجية التي يقترحها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، يوصي الأمين العام بإجراء بعض التخفيضات في مناصب مركز شؤون نزع السلاح. بل الواقع أنه اقترح إلغاء مناصب مديري المراكز الإقليمية الثلاثة. ولدى النظر في هذا الاقتراح أجرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية مناقشات تمخضت عن تقريرها المقدم إلى اللجنة الخامسة، والذي جاء فيه ما يلي ضمن جملة أمور:

وكما أبلغت أعضاء اللجنة في اجتماعنا يوم الجمعة، ستشعر اللجنة في البت في مشاريع القرارات A/C.1/52/L.2/Rev.1 و L.28/Rev.1 و L.48 و L.51/Rev.1، بنفس الترتيب.

وقبل أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في التعليق على مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، سأعطي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

جدول الأعمال، المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، بصورته الواردة في الوثيقة A/C.1/52/L.2/Rev.1 المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

إن مشروع القرار المنقح تعبير واضح عن إيمان مقدميه الراسخ بالترابط بين الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية من ناحية والشفافية في مجالي أسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة المباشرة بتطوير وصنع هذه الأسلحة، من ناحية أخرى. ويؤكد المشروع أيضا على ضرورة تناول مسألة الشفافية في التسلح بطريقة متوازنة تراعي هذا الترابط.

وأنا واثق بأن جميع زملائي هنا لا يزالون يذكرون أن اتفاقنا على إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في أعقاب حرب الخليج قد توصل إليه على أساس الفهم بأن جهودا مكثفة ستبذل لتضمين أسلحة الدمار الشامل في النطاق الموسع للسجل. وهذا الفهم ينعكس بوضوح في قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦، وفي القرارات التي تلتها الصادرة عن الجمعية العامة بشأن هذا البند.

ورغم التأكيدات المتكررة في كل عام، ورغم المناقشات المكثفة حول هذا الموضوع في فريقي الخبراء اللذين أنشأهما الأمين العام في ١٩٩٤ و ١٩٩٧، لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد. ولهذا السبب، رأى مقدمو مشروع القرار أن من الضروري تكملة القرار السنوي الذي يعتمد بشأن هذا الموضوع بمشروع قرار آخر يؤكد العلاقة بين هذين الجانبين ويطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن طرق ووسائل تعزيز الشفافية في مجالي أسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة المباشرة بتطوير وصنع هذه الأسلحة، وذلك بغرض معالجة شواغل الدول الأعضاء غير المشاركة في السجل، وبالتالي تعزيز الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية أيضا.

وليس سرا أن الدول التي تعارض الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، أو هي ضد الربط بين الشفافية في تلك الأسلحة والشفافية في الأسلحة التقليدية هي نفسها التي لا تعتمد على السجل لمعالجة شواغلها الأمنية فحسب، وإنما تعتمد أولا وقبل كل شيء على الأحلاف العسكرية والاتفاقات التي توفر لها ميزات على عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة. وهذه الميزات التزامات واضحة متبادلة غير تمييزية تؤدي في نهاية الأمر إلى الأمن.

"ينبغي توجيه انتباه اللجنة الأولى إلى اقتراح الأمين العام الداعي إلى إلغاء هذه المراكز، وينبغي أن يوفر الأمين العام، قبل أن تتخذ الجمعية العامة قررا في هذا الشأن، معلومات إضافية عن حالة التبرعات، وعن حالة المناقشات مع البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمركز في لومبي. A/52/7 (الفصل الثاني، الجزء الثاني، الفقرة ثانيا - ١٢) [

إن هذه مسألة هامة، وقد أعد الأمين العام - امتثالا لهذا الطلب - هذا التقرير مفصلا وضع الإسهامات الطوعية لثلاثة مراكز إقليمية، وشارحا أيضا حالة مناقشاته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لاحتمال توفير الموارد المالية لعمل المركز الإقليمي في لومبي.

من الواضح تماما أن اللجنة لن تتمكن من إجراء مناقشات موضوعية بشأن هذا التقرير، لأن هذا هو آخر يوم في عملها. ومع ذلك، أناشد أعضاء اللجنة الأولى أن يحيطوا علما بمحتويات هذا التقرير. ولما كان عمل اللجنة الخامسة بشأن هذه المسألة لم ينته بعد، فإنهم قد يرغبون في إعطاء التوجيهات الملائمة إلى ممثليهم في تلك اللجنة لاتخاذ المواقف المناسبة بشأن هذا الاقتراح.

ومع ذلك، أود أن أؤكد مرة أخرى أن الأمين العام لا يقترح إلغاء المراكز الإقليمية الثلاثة. إنه يقترح إلغاء المناصب الثلاثة لمديري هذه المراكز الإقليمية الثلاثة في الوقت الحاضر بسبب نقص الموارد المالية من مصادر خارج الميزانية. وهي المصدر الرئيسي لتمويلها. والتقرير يحتوي على عرض بياني لوضع الإسهامات الطوعية ويشرح أيضا، كما أشرت فعلا، أين وصلنا في مناقشاتنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى ضمان إسهام مالي ممكن لعمل المركز في لومبي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن تشرع اللجنة في البت في مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في عرض مشروعات قرارات منقحة.

السيد عبد العزيز (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن أتكلم اليوم نيابة عن وفود كوستاريكا، والمملكة العربية السعودية، والنيجر، ونيجيريا، وبلدي مصر لتقديم مشروع القرار المنقح بشأن البند ٧١ (ج) من

لقد فهمنا من الملاحظة التي أبداها مدير مركز نزع السلاح أن الأمين العام ينظر في إلغاء منصب المدير، ونظرا لأننا نرغب في استمرار عمل المركز الإقليمي، نرى ضرورة الإبقاء على هذا المنصب.

وعلى الرغم من أننا نتفهم التدابير التي اتخذت بسبب الأزمة المالية التي تواجهها المنظمة، نرى أنه من الضروري أن يؤخذ في الحسبان العمل العظيم الذي يضطلع به المركز الإقليمي. ولذلك يرغب وفدي في الإبقاء على منصب مدير المركز الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأدلي ببعض التعليقات بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1 الذي قدمته اليابان وبعض الوفود الأخرى.

من الطبيعي أن نتوقع من اليابان، أن تأخذ زمام المبادرة لنزع السلاح النووي، لأن شعب اليابان كان ضحية للحالتين الوحيدتين اللتين استخدمت فيهما الأسلحة النووية، مما تسبب في الملايين من الضحايا في هيروشيما وناغازاكي.

لقد أولى المجتمع الدولي هدف نزع السلاح النووي أقصى الأولوية، بما في ذلك، في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وأعيد تأكيد هذا في فتوى محكمة العدل الدولية ومن قبل لجنة كانبيرا وحركة عدم الانحياز.

ومن المؤسف أنه بغية الحصول على تأييد لهذه المبادرة من البلدان الحائزة للأسلحة النووية، وضعت صياغة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1 بطريقة لا تسمح بإحراز تقدم في تحقيق هدفه الأساسي. وبدلا من تناول نزع السلاح النووي، يركز مشروع القرار على عدم الانتشار النووي. ويعادل هذا بنزع السلاح النووي في الفقرة الأخيرة من الديباجة.

الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار تحث على التصديق العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بينما أحييت الدعوة إلى خفض الأسلحة النووية إلى الفقرة الثانية من المنطوق. وهذا أمر لا يمكن تفسيره.

لقد كان يحدو مقدمي مشروع القرار الأمل في أن تدرج وجهة نظرهم في مشروع القرار A/C.1/52/L.43، ولكن بالرغم من المفاوضات التي جرت في مناخ إيجابي مع مقدمي مشروع القرار المذكور، أصر مقدموه على طرح ذلك المشروع للتصويت يوم الجمعة. ولذلك، نجد من اللازم طرح مشروعنا اليوم، مع تعديلات طفيفة. والتعديلات المقدمة في النسخة المنقحة ترمي إلى تحديد نطاق مشروع القرار بأسلحة الدمار الشامل وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة المباشرة فقط بتطوير وصنع هذه الأسلحة.

وهذا التغيير ينبغي ألا يفسر بأي حال من الأحوال بأنه تغير في موقفنا الداعي إلى تحقيق الشفافية في جميع عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية. وينبغي أن ينظر إليه على أنه يحدد نطاق مشروع القرار هذا فقط بالشفافية في جميع المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل على أساس فهم أن الشفافية في أشكال نقل التكنولوجيا الأخرى المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية ستتناول في قرارات أخرى.

بهذه الطريقة المقدمة، أوصي جميع الدول الأعضاء، التي تؤيد مبدأ الشفافية في مجال التسليح دون انتقائية، أن تصوت تأييدا لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات عامة.

السيد ثان (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يعلق بإيجاز على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/309/Add.1 ونود أيضا أن نشير إلى التعليقات التي أدلى بها توماس مدير مركز نزع السلاح.

أود أن استرعي انتباه اللجنة إلى أنه في يوم الجمعة الماضي، اعتمدنا مشروع القرار A/C.1/52/L.3 بشأن عمل المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. ونود أن نؤكد هنا أن المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ يدار بالكامل على أساس التبرعات، وأن الدول الأعضاء في المنطقة تقدر غاية التقدير أنشطة وعمل المركز. ونظرا لأن المركز يمول كلية بإسهامات طوعية فإننا نرغب في أن يستمر عمل المركز الإقليمي.

لهذه الأسباب اضطرت باكستان إلى أن تقترح في هذا العام التعديلات الواردة في الوثيقة A/C.1/52/L.48. وقد أجرينا في الأسبوع الماضي مشاورات مكثفة مع الوفد الياباني ووفود أخرى بشأن هذه التعديلات وبشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1. وأود أن أشكر جميع هذه الوفود، بما في ذلك دولة حائزة للأسلحة النووية، التي أبدت استعداداً لتأييد هذه التعديلات. ومع ذلك، قررت حكومتي - استجابة لمناشدة من اليابان ألا تطلب طرح التعديلات في A/C.1/52/L.28 على التصويت. ولهذه الأسباب التي شرحتها يمتنع وفد باكستان عن التصويت على مشروع القرار. وإذا أُجري تصويت منفصل على الفقرة ١ فسنضطر إلى التصويت معارضين لأنه لا مكان لها في مشروع القرار هذا.

السيد هاياشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ أن قدم وفد باكستان التعديلات المقترحة في الوثيقة A/C.1/52/L.48 على مشروع القرار الذي قدمته اليابان والمتبنون الآخرون، والوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1، اشترك وفدا باكستان واليابان في مشاورات مكثفة لإيجاد حل لهذه المسألة.

وفي المشاورات التي دامت أكثر من أسبوع، أكد وفدي على الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدي على مشروع القرار الذي يستهدف القضاء على الأسلحة النووية والذي يوازي مشروع القرار الأول الذي اعتمد في اللجنة الأولى وفي الجمعية العامة في ١٩٩٤ والذي يوازي مشاريع قرارات أخرى اعتمدت في السنتين التاليتين. وقد شرح الوفد الباكستاني وجهات نظره بالتفصيل بشأن مشروع القرار.

وإني لعلّي ثقة من أن تبادل الآراء الصريح الذي أجريناه كان مضيئاً للغاية لكل من بلدينا، واليوم يسرني أن أعلم اللجنة الأولى أننا توصلنا إلى تفاهم متبادل، كما ذكر ممثل باكستان.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لوفد باكستان، ولا سيما للسيد منير أكرم لموقفه البناء في إدارة المشاورات ولروح التعاون والتفهم التي أبدتها بقراره عدم السير في التعديل المقترح.

ونحن مستعدون الآن للبت في مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1، ويأمل وفد بلدي بإخلاص بأن يُعتمد ذلك المشروع بأكبر عدد ممكن من الأصوات الإيجابية.

إن عربة عدم الانتشار لا يمكن أن توضع قبل حضان نزع السلاح النووي. وإذا فعلنا ذلك فسيبدو أن مشروع القرار يؤيد العذر غير المقبول الذي تقدمه بعض الدول النووية بأنه لا يمكنها أن توافق على نزع السلاح النووي بسبب خطر الانتشار النووي.

بالإضافة إلى ذلك لئن كان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1 يكرر الترحيب بالخطوات العديدة المتخذة من جانب الدول النووية الرئيسية لخفض الأسلحة النووية والتقدم المحرز في مسائل عدم الانتشار، مثل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنه يحرص على عدم الإشارة إلى التطورات السلبية العديدة التي نعرفها جميعاً، مثل تأكيد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على أنها ستواصل الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ والتجارب المستمرة للأسلحة النووية تحت غطاء برامج مزعومة تستهدف بقاء هذه الأسلحة في حالة يمكن الاعتماد عليها؛ وتطوير أسلحة نووية جديدة معدة للاستعمال الحقيقي في الحرب؛ والموافقة على مذاهب حربية تتصور استعمال هذه الأسلحة ضد الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتهديدات بإمكانية استعمال الأسلحة النووية، بما في ذلك ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في حالة استخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستعمالها، وتوسيع مبدأ الردع النووي لتوسيع التحالفات العسكرية وتجديدها.

ويلاحظ أن مشروع القرار لا يستنكر مبدأ الردع النووي والتهديد النووي اللذين تؤيدهما بعض البلدان الحائزة للأسلحة النووية، والأحلاف العسكرية.

في ظل هذه الظروف لا نجد غرابة في أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي أشرت إليها لا تجد أية صعوبة في تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1. والواقع أنها تجد في هذا المشروع عذراً لمقاومة الدعوة إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولكي ترفض أية اقتراحات لوضع برنامج للقضاء النهائي على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، أو مع عدم وجود هذا الإطار.

السيد ميراندا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
شأنني شأن المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، أود أن
أعلّق على البيان الذي سبق أن أدلى به مدير مركز شؤون
نزع السلاح. لقد صدمنا عندما علمنا حقيقة أن هذا
المقترح أرسل إلى اللجنة الخامسة دون أن يعرض في
نفس الوقت على اللجنة الأولى رغم أنه كان هناك وقت
كاف لذلك. وبعد أن ناقشت اللجنة الخامسة هذا الموضوع
جاء التقرير مؤرخاً يوم الجمعة الماضي فقط: وهو اليوم
قبل الأخير لعملنا - فيما لو أكملت اللجنة عملها اليوم.

وأنا لا أريد تناول الأسباب التي تجعل مركز الأمم
المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومقره في ليما، غير قادر
على مواصلة أنشطته؛ رغم أنه كانت لديه موارد لعدة
سنوات ولم يكن له مدير معيّن من جانب الأمين العام
خلال ذلك الوقت. ومع ذلك، أود أن أقول إنه، كما يشير
تقرير الأمين العام، جرت اتصالات بين الأمانة العامة
وعدد من بلدان المنطقة بغية إنعاش أنشطة المركز. لذلك،
يبدو لنا أنه من غير المناسب أن نعتد مقترح الأمين العام
الداعي إلى إلغاء منصب مدير المركز.

ونحتفظ بحقنا في إيلاء الوثيقة A/52/309/Add.1
المزيد من الدراسة المتأنية والإدلاء بمزيد من الملاحظات
في مرحلة لاحقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لمدير مركز شؤون نزع السلاح.

السيد دافينيتش (مدير مركز شؤون نزع السلاح)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أثير عدد من الأسئلة
المتعلقة بعمل المراكز الإقليمية. ولا بد لي من أن أتفق
تماماً مع البيان الذي أدلى به ممثل توغو وقال فيه إن
اللجنة الأولى لم يكن مدرجا في جدول أعمالها بند يتعلق
بأثنين من هذه المراكز الثلاثة، وهما المركزان الواقعان في
لومي وفي ليما. والمركز الذي كان مدرجا في جدول أعمال
هذا العام هو مركز كاتماندو، الذي أعربت اللجنة عن
رأيها بشأنه في مشروع قرار اعتمد بتوافق الآراء في
الأسبوع الماضي.

ونحن نتناول في الواقع عدة قضايا مختلفة هنا.
فالأمين العام يسعى إلى تحقيق نشاطين متوازيين أحدهما
بناء على طلب من اللجنة الأولى أُعرب عنه في دورات
سابقة بأن يبذل قصارى جهده لإنعاش عمل مركزي لومي

السيد أفيتو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود
أن أعلّق على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة
A/52/309/Add.1 بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام
ونزع السلاح في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي
للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومركز الأمم
المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا
اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكما يعلم الأعضاء، لم
يدرج أي بند بشأن المركز الإقليمي في أفريقيا في جدول
أعمال اللجنة الأولى في هذه الدورة. وكان الأمين العام قد
طلب منه أن يقدم تقريراً بشأن هذا البند إلى الجمعية
العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ولذلك، دُهِشنا لتقديم
هذا التقرير إلينا، لا سيما في هذه المرحلة المتأخرة من
عملنا.

وعندما تولى مدير مركز شؤون نزع السلاح عرض
هذا التقرير عصر اليوم، تكلم عن إلغاء مناصبي مديري
المركز. غير أن الفقرة ١١ من التقرير تذكر بالإشارة إلى
مركز لومي أنه لعدم وجود تمويل قد تتوقف عمليات
المركز اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. فهل
المقصود من ذلك مناصب المدير أم عمليات المركز ذاتها؟
هذه مسألة غير واضحة.

ولا بد من إبلاغنا بوضوح فيما إذا كان هذا البند
مدرجا في جدول أعمال اللجنة الخامسة، فمن المؤكد أنه
لم يكن مدرجا في جدول أعمال اللجنة الأولى هذا العام.

السيد تاجا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وأنا
أيضاً أود أن أعلّق على التقرير الوارد في الوثيقة
A/52/309/Add.1، الذي عرضه مدير مركز شؤون نزع
السلاح عصر اليوم. وكما قال ممثل ميانمار، نحن اعتمدنا
بالإجماع يوم الجمعة الماضي مشروع القرار A/C.1/52/L.3
بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في
آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة على هذا، أشاد الكثيرون
من ممثلي الدول بأداء هذه المراكز، وهذا هو ما فعله أيضاً
تقرير الأمين العام. وأنا أيضاً لا أستطيع فهم السبب الذي
جعل مدير مركز شؤون نزع السلاح يعرض هذا التقرير
في هذا التاريخ المتأخر.

وإذ أردت ما أبداه ممثل ميانمار من ملاحظات، فإنني
أرجو أن تستمر أنشطة مركز كاتماندو وألا يلغى منصب
مدير ذلك المركز.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل عمان.

السيد الحسان (عمان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن تعليقات وفدي ستكون مقصورة على مسألة الشفافية، فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1.

إن عمان تؤيد الشفافية بجميع الأشكال، المتعلقة بالتسليح والتطوير العسكري. ونحن نؤيد جميع مشاريع القرارات المقدمة حول هذا الموضوع في هذه اللجنة. لقد فعلنا ذلك في الماضي، وسوف نواصل فعله في المستقبل. ونعتقد أن هذا العنصر هو من أهم العناصر في تعزيز الثقة بين الدول.

ويكون وفدي مقصراً إذا لم يذكر موقفه بشأن مشروعي القرارين A/C.1/52/L.2/Rev.1 و A/C.1/52/L.43 وسجل الأسلحة التقليدية. إن موقف وفدي يتمشى تماما مع الموقف الذي أعربت عنه المجموعة العربية بشأن وجوه القصور الكامنة في صلب سجل الأسلحة التقليدية، وخصوصا فيما يتعلق بالحاجة إلى جعل ذلك السجل أكثر شمولا وجعله يتضمن المعلومات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وكذلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية.

ونظرا للكوارث في المنطقة، يرى وفدي أن توسيع نطاق السجل سيكون خطوة هامة تخدم الاحتياجات الأمنية الفورية لكثير من دول المنطقة. ونأمل أن قوة الزخم المستقبلية لمشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 سوف تشق طريقها إلى القرار بشأن الشفافية، الوارد الآن في الوثيقة A/C.1/52/L.43.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء اللجنة الراغبين في تحليل مواقفهم أو تصويتاتهم قبل البت في مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1.

وقد طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة السادسة من الديباجة وكذلك على الفقرة الثالثة من المنطوق.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن المكسيك تشارك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. غير أننا، منذ بداية السجل، أيّدنا الحاجة إلى توسيعه بحيث يشمل أسلحة الدمار الشامل،

وليما، وذلك بتشجيع الدول الأعضاء المهمة بعمل المركزين على تقديم تبرعات لأنشطتهما وإيجاد وسائل بديلة لتمويل عملهما.

وبالنسبة للمركز الثالث، ينبغي للأمين العام بصفته المدير الإداري للمنظمة أن يتصرف بطريقة مسؤولة حسب الموارد المتاحة له. وفي هذا الصدد، قام في سياق الميزانية المقترحة لفترة السنتين القادمتين بلفت انتباه اللجنة الخامسة إلى المشاكل التي نواجهها في تمويل هذه المراكز.

وكان هناك في الواقع قرار من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية هو الذي طلب من الأمين العام أن يقدم هذا التقرير إلى اللجنة الأولى في هذه الدورة. وقد واجهنا بعض الصعوبة في إيجاد البند الملئم الذي يمكن تقديم هذا البند في إطاره. وكان هذا الطلب قد جاء قبل أسبوع تقريبا - أي أنه جاء متأخرا إلى حد ما - وقد بذل مكتب الميزانية، الذي جمع هذا التقرير في الواقع، قصارى جهده لتقديم التقرير قبل نهاية دورة اللجنة الأولى.

وكما قلت، فإنه بمجرد أن تدرس الوفود بدقة مضمون هذا التقرير فإنها ستجد أن الأمين العام يسترعي الانتباه إلى الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية على حد سواء في تدفق التبرعات. وكما بينت، فإن هذه المسألة لم تغلق تماما؛ وهي لا تزال تُناقش في اللجنة الخامسة. وأعتقد أن السبيل الذي ينبغي الشروع فيه هو أن تقوم الوفود في هذه اللجنة بتوصية زملائها في اللجنة الخامسة باتخاذ المواقف المناسبة.

ومع ذلك، فإن الحقائق الواردة في هذا التقرير لا يمكن إنكارها. فقد قضى مكتب الميزانية وقتا طويلا إلى حد ما من أجل جمعها وتقديم صورة دقيقة جدا وواضحة تماما من حيث تدفق التبرعات. وقد كنا نفضل لو كان أتيح لنا المزيد من الوقت لإعداد التقرير ولتمكيننا من تقديمه إلى اللجنة في وقت أسبق. إلا أن نظام الميزنة هو الذي جعل من الضروري أن نقدم التقرير في هذه الدورة وأن نمضي قدما حسب ما طلبته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

وآمل أن يساعد ما ذكرته في توضيح بعض الشواغل التي أثارها أعضاء اللجنة.

سابق انضمت مصر إلى توافق الآراء في الفريق، بما في ذلك ملاحظاته حول قضية الشفافية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ومما يؤسف له أن مصر قررت الآن محاولة التراجع عن توافق الآراء المذكور.

إن مشروع القرار A/C.1/52/L.2 يربط ربطا مباشرا مفهوم الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية بمفهوم الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل. ولا يوجد اتفاق واسع النطاق حول كيفية تطبيق الشفافية على أسلحة الدمار الشامل. وتبعاً لذلك فإن ربط تلك الشفافية بالشفافية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وبالسجل، إنما هو وصفة لعدم عمل شيء وللإخفاق. ونحن نأمل أن هذا ليس قصد مصر. إن وجود أسلحة دمار شامل في أي مكان في العالم هو أمر يمكن أن تستعمله أي دولة عضو ذريعة لعدم الاشتراك في السجل. ولن نستطيع أبداً أن نبني الثقة لو تركنا مثل هذه الفجوة الواضحة تبرر عدم الاشتراك.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مشروع القرار A/C.1/52/L.2 غير لازم، ما دام مشروع القرار A/C.1/52/L.43 يتضمن فعلاً حكماً يعالج الشواغل المصرية. إن الفقرة ٧ من المنطوق تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى النظر في مواصلة عمله بشأن الشفافية في مجال التسليح. لقد أن الأوان لإعادة إنشاء هذه اللجنة المخصصة بشأن هذا الموضوع، كي يمكن مناقشة شواغل الدول المتعلقة بالشفافية بطريقة أكثر موضوعية، مما يتسنى في نقاش بشأن مشروع قرار هنا في اللجنة الأولى.

ولهذه الأسباب يعارض بلدي مشروع القرار A/C.1/52/L.2، ويحث الآخرين على أن يحذوا حذوه.

السيد ميليم (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي حول موضوع الشفافية في مجال التسليح، وخصوصاً حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.2. وينضم إلى تعليل التصويت هذا بلدان أوروبا الشرقية والوسطى - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وينضم إلى هذا البيان أيضاً عضوا الحيز الاقتصادي الأوروبي - ايسلندا والنرويج.

إن الاتحاد الأوروبي أحاط علماً، بارتياح كبير، بأن فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأسلحة التقليدية استطاع التوصل إلى توافق في الآراء في تقريره في

وذلك سعياً إلى تعزيز فعاليته كوسيلة للشفافية يقصد منها بناء الثقة.

ولدينا بعض الشكوك بشأن نطاق العبارات المستعملة في الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق مشروع القرار L.2/Rev.1، غير أننا نؤيد فعلاً المفهوم العام والمحصلة العامة. ونثق بأن المشاورات في العام القادم ستتيح تنقيح المفاهيم المبينة معالمها هنا، وأنها ستمكن، في خاتمة المطاف، من إعداد قرار واحد حول الموضوع، يحظى بتأييد عام.

وسوف يصوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار A/C.1/52/Rev.1 بجميع أجزائه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الولايات المتحدة تركز أعظم التركيز على مفهوم الشفافية والتسليح، وكان من دواعي فخرها أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/52/L.43 بشأن "الشفافية في مجال التسليح".

إن مشروع القرار هذا يؤيد التقرير الذي وضعه، بتوافق الآراء، فريق الخبراء الحكوميين، بما في ذلك توصيات الفريق. ولم يتحقق توافق الآراء حول جميع أهداف فرادى المشاركين في هذا الفريق. فمثلاً خاب أمل الولايات المتحدة في عدم توصية الفريق بتوسيع السجل، لإبلاغ البيانات عن المقتنيات والمشتريات العسكرية من الإنتاج الوطني، على نفس الأساس الذي يطبق بالنسبة للواردات والصادرات. ومع ذلك فإن الوثيقة L.43 تحاول أن تعكس توافق الآراء في الفريق، وتستهدف الحصول على أكبر قدر من التأييد للسجل.

ومن أسف إنني لا أستطيع أن أقول نفس الشيء عن مشروع القرار A/C.1/52/L.2، وهو مشروع قرار مصر المعنون "الشفافية في مجال التسليح". إن مشروع القرار هذا يركز على الشفافية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ويتجاوز كثيراً توافق آراء الفريق بشأن هذه القضية الصعبة. وأذكر أن الفريق أخفق في تحقيق توافق الآراء بشأن أن يدرج في السجل ما قد يستجد من أنواع وفتات. وهذا الإخفاق ينسحب أيضاً على اقتراح مصر إدخال فئة جديدة هي مخزونات أسلحة الدمار الشامل. وفي وقت

الإجراءات التي اتبعت فحسب بل أيضا لأن دولة عضوة ممثلة في المجموعة، بعد توافق الآراء الذي توصلت إليه المجموعة في عام ١٩٩٧، تسعى الآن إلى تقويض ذلك التوافق. وفي الوقت نفسه فإن مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 لا يمكن قبوله من الاتحاد الأوروبي لأسباب مبدئية في غاية الأهمية، ذلك أن مشروع القرار ينشئ علاقة ترابط بين مفهوم الشفافية في الأسلحة التقليدية والشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. والاتحاد يدرك تماما أن المواقف حول الموضوع الأخير متباينة كثيرا. غير أنه مهما اختلفت الآراء حول سبل تطبيق الشفافية على أسلحة الدمار الشامل فلا يمكن الربط بين هذه الشفافية والشفافية في مجال الأسلحة التقليدية أو الشفافية بالنسبة للسجل.

وما تحقق من نجاح في أوروبا أو في غيرها في مجال تدابير بناء الثقة بالنسبة للأسلحة التقليدية لم يكن ليتحقق لو أن أسلحة الدمار الشامل أدخلت في المعادلة. ولم يكن السجل نفسه ليتعزز لو أن هذه الفكرة قد قبلت، لأن الدول الأعضاء تستطيع أن تستخدم وجود أسلحة الدمار الشامل نفسه ذريعة لعدم المشاركة في السجل، ومن ثم تتقوض صلاحيته.

وفي ضوء ما سلف، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول التي انضمت إلى هذا التعليل للتصويت تناشد المقدم الأول لمشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، مرة أخرى، أن يسحب ذلك المشروع. ولو طرح هذا المشروع للتصويت فإن تلك الدول ستصوت ضده كتلة واحدة.

السيدة لاكير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما هو معلوم للجميع في اللجنة الأولى فإن كندا تؤيد بشدة فكرة أن زيادة الشفافية يمكن أن تسهم كثيرا في ميادين تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. غير أن ما يشغلنا هو بعض المصطلحات المستخدمة في مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، ولدينا بعض الشكوك حول معناها المحدد. وبالتالي فبينما نعيد تأكيد التزامنا بالشفافية كعنصر إيجابي وحيوي في عملنا، سوف تصوت كندا ضد مشروع القرار هذا.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): توافق الأرجنتين تماما على ما خلص إليه فريق الخبراء الحكومي المعني بمواصلة تشغيل وزيادة تطوير سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بمعنى أنه وإن ارتبط السجل بالأسلحة التقليدية فمن الممكن تطبيق مبدأ

آب/أغسطس الماضي. إن مشروع القرار A/C.1/52/L.43 بالصيغة التي عرضتها هولندا هو انعكاس لتوافق الآراء المذكور، والغرض الرئيسي منه هو جعل توصيات فريق الخبراء قابلة للتطبيق.

ولذا أسف الاتحاد الأوروبي لأن مصر، التي اشتركت في توافق آراء الفريق، قدمت مشروع قرارها الذاتي، الذي يركز على الشفافية في سياق أسلحة الدمار الشامل، بطريقة تتجاوز بمراحل توافق آراء الفريق حول هذه القضية الحساسة والخلافية.

لقد جرت على مدى الأسابيع الأربعة الأخيرة مشاورات وكذلك مفاوضات مكثفة مع المشتركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/52/L.43، ومع وفد البلد مقدم مشروع القرار A/C.1/52/L.2، حتى تؤخذ في الحسبان، في مشروع هولندا، الشواغل التي أعرب عنها مقدم مشروع القرار A/C.1/52/L.2.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي كانت تلك المشاورات دائمة تستند إلى افتراض أن مقدمي مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 سيسحبون المشروع ويؤيدون مشروع القرار A/C.1/52/L.43 إذا أخذت جوانبه الهامة في الاعتبار.

وخلال تلك المشاورات تحددت الصيغة التي تراعي الشواغل المحددة للمقدم الأول لمشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، وفي الوقت نفسه أثار تلك الصيغة بالفعل صعوبات جمة لبعض مقدمي مشروع القرار A/C.1/52/L.43، الذين كانوا، مع هذا، على استعداد لقبوله كي يضمنوا تأييد مقدم مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1.

وعلى هذا دهش الاتحاد الأوروبي حين علم أن مقدم مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، مع موافقته على سحب ذلك المشروع، لم يستطع تأييد مشروع القرار A/C.1/52/L.43 مع أنه يشتمل على التعديلات المتفق عليها. وأدى هذا إلى وضع غير مقبول تنعكس فيه الشواغل المحددة لدولة عضو واحدة في مشروع قرار لا تؤيده تلك الدولة العضو نفسها.

وفي هذه المرحلة لم تكن هناك فرصة بطبيعة الحال للتوصل إلى حل وسط يعتد به. إن الاتحاد الأوروبي يعارض مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 ليس بسبب

انتقائية؛ بما يضمن تعزيز الشفافية التي نتطلع إليها جميعاً. واضعين في الاعتبار هذه المعطيات، سيصوت وفد السودان لصالح مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 ويطلب ضم اسمه لقائمة المتبنين لمشروع القرار.

السيدة هاملتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتحدث لشرح عزم استراليا على التصويت ضد مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1. فاستراليا تؤيد كقضية عامة تطبيق مبدأ الشفافية وسائر تدابير بناء الثقة في مجال أسلحة الدمار الشامل. بيد أننا نرى أن القول بأن تطبيق تلك الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية مشروط بتعزيز الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، في مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 فيه شطط، وأن الربط بينهما، كما هو واضح، ربط يجلب الانقسام.

ونعرب أيضاً عن أسفنا لأن الجهود المتواصلة من مقدمي مشروع القرار A/C.1/52/L.43 للتوصل إلى حل توافقي قد باءت بالفشل، ولأن مشروع القرارين المتعلقين بالشفافية في مجال التسليح قد عرضا على اللجنة للنظر فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.2/Rev.1.

طُلب إجراء تصويت مسجل. كما طُلب إجراء عمليتي تصويت منفصلتين على الفقرة ٦ من الديباجة والفقرة ٣ من المنطوق.

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة لإجراء عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسليح"، عرضه ممثل مصر في الجلسة الرابعة والعشرين للجنة المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وبالإضافة إلى مقدمي القرار الذين ترد أسماؤهم في مشروع القرار، والمقدمين الآخرين الذين ترد أسماؤهم في الوثيقة A/C.1/52/INF.2، شاركت السودان والنيجر أيضاً في تقديم مشروع القرار هذا.

الشفافية أيضاً بشكل مشترك مع التدابير الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ونقل التكنولوجيا الرفيعة ذات الاستخدامات العسكرية. وهذا مسلم به في الفقرة ٥ (أ) من مشروع القرار A/C.1/52/L.43 الذي اعتمده اللجنة يوم الجمعة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك لا نرى ضرورة لاعتماد مشروع قرار آخر عن الموضوع نفسه.

ثم إن وفدي يرى أن تطوير آليات الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل ينبغي ألا تكون نتيجة لتقليل أو إضعاف فعالية وكفاءة الآليات الموجودة المصممة لإيجاد الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية، ومنها مثلاً سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولهذا السبب، ولأننا نعتقد أن أي تقدم في هذا المجال ينبغي أن يحظى بتوافق الآراء حتى يكون ناجحاً، فإن وفدي لا يوافق على صياغة الفقرة ٢ من مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1. ولهذه الأسباب سيمتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار في مجموعه.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تعتزم جنوب أفريقيا التصويت لصالح مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، على أساس سياسة واضحة من جانب حكومتنا تؤيد زيادة الشفافية في مجال التسليح. وتنطبق هذه السياسة على جميع الأسلحة سواء أكانت أسلحة تقليدية أم أسلحة للدمار الشامل.

وبالنسبة للفقرة ٣ من المنطوق التي ستمتنع مع هذا عن التصويت عليها، فإن حكومتي ما فتئت تؤيد بشدة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ولسنا نرى ضرورة للربط بين مشروع القرار هذا A/C.1/52/L.2/Rev.1 ومشروع القرار A/C.1/52/L.43.

السيد بخيت (السودان): يؤمن وفد السودان بأن الشفافية في مجال التسليح تسهم بقدر كبير في بناء الثقة وتحقيق السلام بين الدول. وفي هذا الإطار، صوت السودان لصالح مشروع القرار A/C.1/52/L.43. وقد أكدنا في شرحنا بعد التصويت على مشروع القرار المذكور بأن هذه الشفافية ينبغي أن تمتد لتشمل أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عمليات نقل المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة المباشرة بتطوير وصنع هذه الأسلحة؛ وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الثقة والسلام بين جميع دول العالم؛ في سبيل القضاء التام على الأسلحة بدون أي طريقة

المتنعون:

ألبانيا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بيلاروس، كندا، شيلي، كرواتيا، كوبا، قبرص، الدانمرك، جورجيا، أيرلندا، اليابان، كازاخستان، ليختنشتاين، مالطة، جزر مارشال، النرويج، جمهورية كوريا، سان مارينو، السنغال، السويد، تركيا، أوزبكستان.

تقرر الإبقاء على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً، مع امتناع ٢٥ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد سري لانكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليواصل عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكامرون، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غيانا، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، السودان، سورينام، سوازيلند، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا،

تصوت اللجنة الآن على الفقرة السادسة من الديباجة التي يرد فيها ما يلي:

"وإذ تشدد على ضرورة إضفاء طابع عالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، فضلاً عن الصكوك المتصلة بعمليات نقل المعدات والتكنولوجيات ذات الصلة المباشرة بتطوير وصنع هذه الأسلحة، بغية بلوغ هدف القضاء التام على جميع أسلحة التدمير الشامل".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكامرون، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غينيا، غيانا، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قبرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، سوازيلند، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

أندورا، بلجيكا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، باكستان، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

المتنعون:

الأرجنتين، بيلاروس، شيلي، قبرص، جورجيا، الهند، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، مالي، جزر مارشال، منغوليا، باكستان، جمهورية كوريا، السنغال، جزر سليمان، جنوب أفريقيا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٤٦ صوتا، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد سري لانكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليواصل عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الكامبيون، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غينيا، غيانا، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، سوازيلند، تايلند،

علاوة على ذلك، نؤمن بأنه، بغية بلوغ هذه الأهداف، فإن التطبيق الكامل لمبدأ الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل ضروري ولا بد منه.

لقد أبرم المجتمع الدولي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وتمضي المفاوضات بسلاسة بشأن وضع بروتوكول لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. وإن المشاكل المتعلقة بالشفافية والتحقق فيما يتعلق بهاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل إما حلت أو يجري العمل على حلها.

وفيما يتعلق بالفئة الأخرى من أسلحة الدمار الشامل الموجودة - أي الأسلحة النووية - فإننا نرى أن الأولوية المباشرة ينبغي أن تكون العمل انطلاقاً من واقعنا الراهن وأن الجهود يجب أن تبذل لتعزيز عملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان الحائزة لأكثر وأحدث الترسانات النووية أن تستمر في المبادرة بإجراء تخفيضات كبيرة في تلك الترسانات والكف عن الكيل بمكيبالين وتطبيق معايير مزدوجة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية، بغية تهيئة الظروف الملائمة للشفافية الكاملة في النهاية وللتدمير الكامل للأسلحة النووية.

ولهذه الأسباب، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسليح"، ولم يشارك في التصويت على الفقرة السادسة من الديباجة وعلى الفقرة ٣ من المنطوق.

السيد بنيتز فيرسون (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد صوت وفدي مؤيداً مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 لأنه يحتوي على عناصر مفيدة لوضع نهج أشمل لمسألة الشفافية مما كان سائداً من قبل.

إن أسلحة الدمار الشامل لا يمكن استثناءها من جهود المجتمع الدولي في مجال الشفافية. وإن تطبيق مبدأ الشفافية على الأسلحة التقليدية وحدها، أو محاولة النظر إلى الشفافية في الأسلحة التقليدية باعتبارها تختلف عن الشفافية في أسلحة الدمار الشامل من شأنه اتباع نهج تمييزي وانتقائي لا نؤيده.

توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

الممتنعون:

الأرجنتين، بيلاروس، شيلي، الصين، قبرص، جمهورية كوريا الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، الهند، اليابان، كازاخستان، مالطة، جزر مارشال، منغوليا، باكستان، جمهورية كوريا.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 في مجموعته بأغلبية ٨١ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً، مع امتناع ١٦ عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد سري لانكا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليق تصويتهم أو موقفهم.

السيد فو زيفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصين تؤيد تطبيق التدابير الملائمة والعملية من أجل تحقيق الشفافية في مجال التسليح.

وقد شاركت الصين سنوياً في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وهي ما فتئت تؤيد تطبيق حظر كامل على كل أسلحة الدمار الشامل والتدمير الكامل لهذه الأسلحة.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 المعنون "الشفافية في مجال التسلح"، لأننا نعلق أهمية كبرى على الشفافية في أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبها.

ومع ذلك، نرى أنه وفقاً لمضمون القرار ٣٦/٤٦ لأمم المتحدة الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩١، فإن مبدأ الشفافية في مجال التسلح ينطبق على الأسلحة التقليدية والدمار الشامل بجميع جوانبها. ومثلما ذكر ممثل مصر، وهو مقدم مشروع القرار، فإن تصويتنا على مشروع القرار هذا ينبغي ألا يُفسر بأي طريقة من الطرق بأنه دلالة على تغيير موقفنا من ضرورة وجود الشفافية في التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة في النظر في مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1. لقد طُلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء اللجنة الذين يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت.

السيد مانيكام (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفد بلادي إجراء تصويتين مسجلين على الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1.

وعلى الرغم من أن مشروع القرار يحمل العنوان "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر"، فلعل الأصح أن يكون عنوانه "تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية"، لأن مشروع القرار يسعى على ما يبدو، ومثلما ذكرنا العام الماضي، إلى إدراج نص اعتمده الدول الأطراف في المعاهدة في قرار للجمعية العامة. وقد دأبنا في السنوات الماضية، عند عرض مشروع القرار هذا، على الإعراب عن اعتراضنا لهذا المقصد. وبما أن الأمر تكرر هذا العام، فلا بد لنا أن نُبقي على موقفنا من مشروع القرار على الرغم من أننا نؤيد إزالة الأسلحة النووية، بصرف النظر عن المحفل الذي يتم التفاوض بشأنها فيه.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة في العام المقبل من اتخاذ قرار واحد بشأن هذه المسألة يراعي على النحو الواجب الحاجة إلى أن تكون الشفافية متكاملة بجميع جوانبها. أما الآن فأود أن أسجل بوضوح أن تصويت وفد بلادي لصالح مشروع القرار لا يمكن أن يفسر بأي طريقة من الطرق بأنه يمثل تغييراً في موقفنا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لهذا السبب امتنع وفد بلادي عن التصويت المنفصل على الفقرة السادسة من الديباجة.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلادي ضد الإبقاء على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1. ولئن كنا نؤيد المعاهدات المذكورة وطابعها العالمي، فإن هذه الفقرة تشوه مقاصدها وأهدافها.

السيد مانيكام (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلب وفد بلادي إجراء تصويت منفصل على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 وصوت ضدها - وهي الفقرة التي تؤكد جملة أمور، منها ضرورة تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وامتنع عن التصويت على مشروع القرار في مجموعته. وأسباب ذلك واضحة وتتفق مع موقف الهند الثابت من معاهدة عدم الانتشار. والهند ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ولا تعتزم أن تصبح طرفاً فيها.

السيد بيردينكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أسجل رسمياً أن تصويتنا ضد الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/52/L.2/Rev.1 ينبغي ألا يفسر على أن لدينا مشكلة مع المناشدة لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، أو اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. فقد أكدنا باستمرار أن صكوك نزع السلاح الدولية الهامة جداً هذه ينبغي أن يكون لها طابع عالمي، وأن جميع البلدان التي لم تنضم إليها بعد يتعين عليها أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

إن تصويتنا السلبي على الفقرة يبين حقيقة أن النص صيغ بطريقة تشوه مقاصد هذه المعاهدات ومضمونها وتوجهها الأساسي. لهذا السبب اضطررنا إلى ضغط الزر الأحمر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنتقل اللجنة إلى البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1.

طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة التاسعة من الديباجة وعلى الفقرة ١ من المنطوق. وأعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1، المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر" عرضه ممثل اليابان في الجلسة السادسة عشرة للجنة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وبالإضافة إلى المتبنين المذكورة أسماؤهم في مشروع القرار وفي الوثيقة A/C.1/52/INF/2، شاركت في تقديمه أيضا البلدان التالية: أيسلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والنيجر، وهنغاريا، وهولندا.

والآن تصوت اللجنة على الفقرة التاسعة من الديباجة، ونصها كما يلي:

"وإذ ترحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الدورة الخمسين للجمعية العامة وفتح باب التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين، وتلاحظ توقيع أكثر من ١٤٠ دولة عضوا على المعاهدة بعد ذلك".

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني، دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، أكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان،

إننا نعتقد - وتجربة المجتمع الدولي حتى اليوم تؤيد هذا الرأي - أن طريق معاهدة عدم الانتشار لن يفضي في الواقع إلى إزالة الأسلحة النووية. على العكس من ذلك، فإن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى يبدو وكأنه لم يخدم سوى مصالح الدول التي لا تريد أن تتحرك صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. لذلك، لا يسعنا أن نوافق على مشروع القرار الذي يسعى إلى ترجمة الخلل الحاصل في معاهدة عدم الانتشار إلى قانون عرفي، ويرحب بتمديد تلك المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وطلبنا أيضا إجراء تصويت منفصل على الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق. فالفقرة التاسعة من الديباجة ترحب باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وموقفنا من اعتماد هذه المعاهدة معروف. وإن الأسباب التي تدعونا إلى اتخاذ موقفنا لا تزال قائمة ولا حاجة إلى تكرارها. والأسباب التي تدعونا إلى معارضة الفقرة ١ من المنطوق واضحة. فالهناد لم توقع على معاهدة عدم الانتشار ولا تنوي أن تفعل ذلك.

السيد بينيتيز فيرسون (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيمتتع وفد بلادي هذا العام أيضا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1، لأننا نعتقد أنه يفتقر إلى الحد الأدنى من القبول العالمي في مجال نزع السلاح النووي.

إن مشروع القرار هذا، مثلما بيئنا منذ بداية تعميمه في اللجنة، يركز، رغم عنوانه، على مسائل عدم الانتشار، ويؤكد على معاهدة هي أساسا انتقائية وتمييزية - معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وبلادي ليست طرفا فيها. ويرى وفد بلادي، أن مشروع القرار لا يساعد على تهيئة الظروف المطلوبة في أسرع ما يمكن للتتحرك صوب هدف نزع السلاح النووي.

لذلك، سيمتتع عن التصويت على الفقرة ١ من المنطوق، وعلى مشروع القرار في مجموعه.

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1. ولو طرحت التعديلات الواردة في L.48 للتصويت، لصوتنا أيضا لصالح تلك التعديلات.

فاصو، الكامرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، أثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، اندونيسيا، ايران (جمهورية الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
الهند.

المتنعون:

بوتان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1 بأغلبية ١٤١ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لأمين اللجنة لمواصلة عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تصوت اللجنة الآن على الفقرة ١ من المنطوق.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا

المعارضون:
الهند، إسرائيل، باكستان.

المتنعون:
كوبا.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1 بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطى الكلمة مرة أخرى لأمين اللجنة لمواصلة إجراء التصويت.

الممتنعون:

الجزائر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، ميانمار، نيجيريا، باكستان.

اعتمد مشروع القرار في مجموعه بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في شرح موقفها أو تصويتها بعد التصويت.

السيد فوزيفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1، المعنون "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية الأمر" والمقدم من اليابان، صوتت الصين مؤيدة الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة ١ من المنطوق، وصوتنا أيضا، ولأول مرة، لصالح مشروع القرار في مجموعه.

لقد وقفت الصين دوما إلى جانب الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها بالكامل. وبالتالي، ليس لدينا أي اعتراض على مغزى هذا القرار وهدفه، بما مفاذه أن الأسلحة النووية ينبغي في نهاية الأمر ازلتها كلية، وينبغي، إلى أن يتحقق ذلك، منع انتشارها.

وقد لاحظنا أن مشروع هذا العام أفضل من سابقه في العامين المنصرمين. فهو شامل ومتوازن، وقد هيا ذلك الظروف لتحولنا إلى التصويت بالإيجاب على القرار.

في السنوات الأخيرة، تبنت بعض بلدان عدم الانحياز أيضا قرارات بشأن نزع السلاح النووي تمتعت بدعم أغلبية البلدان. ولما كان المشروع المقدم من حركة عدم الانحياز والمشروع L.28/Rev.1 يرميان إلى إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، فقد اعربنا من قبل عن الأمل، ولا نزال نأمل، في أن يدخل متبنو هذين القرارين في مشاورات ودية بغية دمجهما في قرار واحد. ونحن نعتقد أن هذه ستكون خطوة محددة لتيسير وترشيد عمل اللجنة الأولى وتحسين فعاليتها.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): صوتت بنغلاديش بالإيجاب لصالح مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1، والفقرة التاسعة من الديباجة

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تصوت للجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/52/L.28/Rev.1 في مجموعه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، اثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينا، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

لا أحد.

السيد مسدوا (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
لأسباب التالية لم يستطع وفدي أن يصوت لصالح مشروع
القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1، الذي أجري
عليه التصويت للتو.

أولا، إن النص في نظرنا يكرر، بل ومن بعض
النواحي يتناقض مع مشروع القرار A/C.1/52/L.29، الذي
أيدته الجزائر بالمشاركة في تقديمه، كما فعلت في
الماضي بشأن مشاريع القرارات المشابهة. وثانيا، العنوان
الذي أعطي للمشروع لا يبدو لنا أنه يعبر تماما عن
محتوى الوثيقة. وثالثا، لا تتفق بعض العناصر المتضمنة
فيه مع وجهات نظرنا بشأن نزع السلاح النووي. ووجهات
نظرنا هذه تنسجم انسجاما تاما مع الموقف الذي أعادت
تأكيدده على نحو ملائم حركة عدم الانحياز في اجتماع
قمة قرطاجنة وفي مؤتمر نيودلهي في نيسان/أبريل
١٩٩٧، وفي اجتماعها في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر،
في سياق الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة،
بترويجها لضرورة اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على
الأسلحة النووية. ورابعا، النهج المفاهيمي لمشروع القرار
هذا - أي عدم الانتشار - لا يتضمن تدابير محددة، أو
يعطي أولوية لتحقيق القضاء الكلي والنهائي على الأسلحة
النووية ضمن إطار زمني محدد.

وأخيرا، لو كانت التعديلات التي قدمتها باكستان في
الوثيقة A/C.1/52/L.48 طرحت للتصويت، لصوت وفدي
مؤيدا تلك التعديلات.

ولكل هذه الأسباب، لم يستطع وفدي أن يصوت
مؤيدا مشروع القرار هذا، ونحن نشاهد معديه مرة أخرى
أن يسعوا خلال الدورة المقبلة إلى أن يأخذوا في الاعتبار
شواغل عدد كبير من البلدان، بما فيها بلدي.

السيدة لاوسي - أجاياي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): إن آراء الوفد النيجيري بشأن هذا البند منعكسة
بصورة جيدة في مشروع القرار الذي اعتمده، والوارد
في الوثيقة A/C.1/52/L.29. ونشعر بأنه عالج لجميع
الشواغل ذات الصلة.

ولم يستطع الوفد النيجيري أن يصوت مؤيدا
مشروع القرار الحالي لأننا نعتقد أنه لم يعالج المسائل
على نحو موضوعي كاف. ويحدونا الأمل في أن نتمكن
في السنة المقبلة من دمج مشروع القرارين، حتى يصبح
لدينا مشروع واحد بشأن هذا الموضوع الهام.

والفقرة ١ من المنطوق لأن وفدي يعتبره خطوة صوب
تحقيق نزع السلاح العام الكامل، الذي ينبغي أن يكون في
رأينا الهدف الرئيسي للمجتمع العالمي، والذي ينبغي لنا أن
نبذل كل ما في وسعنا من أجل تحقيقه.

وإن تأييدنا لمشروع القرار هذا والفقرة التاسعة من
الديباجة والفقرة ١ من المنطوق لا يمس بأي حال من
الأحوال موقفنا الرئيسي وألوياتنا كما ذكرتها للتو. وكنا
نفضل أن نرى زخما أقوى باتجاه نزع السلاح التام من
الصيغة الواردة حاليا.

ومع ذلك، لا بد لي أن أضيف أننا نؤيد، كما فعلنا
في الماضي وسنعمل دوما، جميع التدابير صوب عدم
الانتشار أيضا، وهذا ما دفعنا إلى الانضمام إلى معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل
للتجارب النووية. وهذا هو الاتساق الذي يعبر عنه
تصويتنا الايجابي.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): (ترجمة
شفوية عن الانكليزية): إن آراء وفدي بشأن مسألة نزع
السلاح النووي تنعكس بصفة أساسية في مشروع القرار
المتضمن في الوثيقة A/C.1/52/L.29، الذي اعتمده للجنة
الأولى في الأسبوع الماضي.

ويؤيد وفدي أيضا المرمى الأساسي لمشروع القرار
الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.28/Rev.1، الذي قدمه الوفد
الياباني. غير أننا امتنعنا عن التصويت على مشروع
القرار هذا لأن جوهره لا ينسجم مع عنوانه. فمشروع
القرار يستهدف أن يكون مبادرة لنزع السلاح النووي، إلا
أن عناصره تركز فقط على مسائل منع الانتشار. ولذلك
فإن وفدي يعتقد أن مشروع القرار بصيغته الحالية ما زال
يحتاج إلى بعض التحسينات إذا أريد له أن يكون ذا صلة
بالعنوان.

وفيما يتعلق بالفقرة السابعة من الديباجة، وبينما
نرحب بالمقرر القاضي بتعزيز عملية استعراض معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية، والمقرر المتعلق بالمبادئ
والأهداف، نعتقد أن من السابق لأوانه أن نرحب بمقرر
تديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، إذ أننا لا نزال في
انتظار أن نرى كيف ستنفذ شتى المقررات والقرارات
المعتمدة في مؤتمر الاستعراض والتديد، وما إذا كانت
الالتزامات المتفق عليها بعد مفاوضات مكثفة سيتم فعلا
الوفاء بها بنية حسنة.

يتوقع أن تستمر العملية بخطى منتظمة وأكثر إرساء، وأن ذلك ينبغي أن يتم على الصعيد المتعدد الأطراف.

ويحدوني أمل واطمئنان في أن يوجد قريباً حل لهذه القضايا التي تفرق بيننا، وأمل على وجه الخصوص أن يتم إحراز بعض التقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح في دورته في العام المقبل.

وبتعبير مختلف يجب علي أن أقول إنني تشجعت بالتقدم الذي يحرز الآن في مجال منع الانتشار النووي على المستوى الإقليمي، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة يجري تعزيزها. وطلبت اللجنة من هيئة نزع السلاح مواصلة العمل لوضع مبادئ توجيهية لإنشاء هذه المناطق. والدول الخمس الواقعة في منطقة آسيا الوسطى تفهم التعقيدات التي ينطوي عليها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها، وقد طلبت المساعدة من المجتمع الدولي في إنشاء هذه المنطقة. وهي مصممة على تحقيق هدفها وتحتاج إلى تعاون وتفهم جيرانها، وبعضها من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويسرني أن اللجنة الأولى قد شجعت تلك الدول في مسعاها.

كذلك شهدت اللجنة الأولى حدثين للمرة الأولى في هذه الدورة في مجال أسلحة الدمار الشامل. فقد سمعنا بياناً رائعاً أدلى به المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي عين حديثاً، وكانت المنظمة قد أنشئت في لاهاي في نيسان/أبريل من هذا العام. ورحبت اللجنة بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ وبافتتاح المنظمة. وأبلغنا بأن عدة دول ذات أهمية قامت بالتصديق على الاتفاقية مؤخراً، لا سيما دول سبق أن أعلنت حيادتها للأسلحة الكيميائية. وزادت هذه التصديقات من الثقة بالاتفاقية ونظام نزع الأسلحة الكيميائية، وكانت بشير خير لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية في المستقبل.

وسمعنا أيضاً، للمرة الأولى، بتقرير الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عين في آذار/مارس الماضي وبدأ العمل المضموني للأمانة التقنية المؤقتة دون إبطاء.

وهذان الحدثان هامان لسببين. إنهما يبرزان الروابط الهامة بين اللجنة الأولى والجمعية العامة وهاتين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم تكن هناك وفود أخرى ترغب في الإدلاء ببيانات في هذه المرحلة، ستشعر اللجنة الآن في النظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.51/Rev.1.

لقد وضعت على جدول الأعمال مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/52/L.51/Rev.1 على أساس الفهم بأنه سيحظى بتوافق الآراء. وأفهم الآن أن تعديلات مقترحة لمشروع المقرر يجري إعدادها الآن. وبما أنني لا أعتزم عقد جلسة أخرى للجنة غداً، فقد قررت سحب مشروع المقرر ليتسنى للرئيس إجراء المزيد من المشاورات. وسيطلع الرئيس أو خلفه للجنة في دورتها المقبلة على نتائج هذه المشاورات.

البيان الختامي للرئيس

لقد اختتمنا المرحلة الأخيرة من أعمال اللجنة: اتخاذ إجراء بشأن جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال ٦٢ إلى ٨٣. وإذ نقرب من نهاية عملنا، أود أن أشاطر الأعضاء بعض التأملات حول عمل اللجنة الأولى ونحن نأتمنى إلى ختام الدورة الثانية والخمسين.

واسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر على جميع الوفود للجو التعاوني الذي تخلل مداولاتنا في الأسابيع القليلة الماضية. فقد كانت هناك حالة نفسية عامة من الاحترام المتبادل، حتى عندما كانت المواقف الوطنية توحى بخلاف ذلك. ومن المؤكد أن تلك الحالة النفسية عززت من صورة الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة مكرسة للحوار حتى حول الأمور التي تتصل بالمصالح المتعلقة بالسيادة والأمن الوطني. وهذا عزز الإحساس بأن الحكومات الممثلة هنا عاكفة على بذل جهد تعاوني مشترك يرمي إلى بناء الثقة، ويدعم بالتالي نزع السلاح. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود على الإسهام في خلق هذا الجو الإيجابي.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن ألقى الضوء على بعض المسائل التي كانت تبدو بارزة في مداولات اللجنة الأولى.

من الجدير بالذكر أن جهوداً لا تقبل الجدل قد بذلت في خفض الأسلحة النووية على الصعيدين الأحادي الطرف والثنائي معاً. ومما لا يقبل الجدل أيضاً أن العالم

الجمعية العامة تقرير بشأن الأسلحة الصغيرة يمثل جهودا لم يسبق له مثيل على المستوى الدولي لفهم المدى الذي وصلت إليه المسألة وتقديم توصيات بشأن المساهمات التي يمكن تقديمها لحسمها. وبما أنني أنتمي إلى جزء من العالم عانى بعض أسوأ الآثار المترتبة على تفجرات هذه الأسلحة، فإنني أرحب بحقيقة أن اللجنة ستواصل إبقاء هذه المسألة قيد نظرها. والدراسات اللتان بتوخاهما مشروع القرار A/C.1/52/L.27/Rev.1 - وهما دراسة بشأن مشاكل الذخائر والمتفجرات، وتقرير بشأن تنفيذ توصيات التقرير بشأن الأسلحة الصغيرة - ينبغي أن تلقيا مزيدا من الضوء على الطريقة التي ينبغي فيها للأمم المتحدة أن تعالج هذه المسألة.

لقد اعترفت اللجنة الأولى مرة أخرى بالمساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها الشفافية والانفتاح في مجال التسليح لبناء الثقة بين الدول، مما يعزز بالتالي اعتماد تدابير لنزع السلاح يتفق عليها بصورة متبادلة. ورحبت بتقرير فريق الخبراء الحكوميين الذي استعرض استمرار تشغيل سجل الأسلحة التقليدية وزيادة تطويره، ودعت إلى مشاركة أوسع وانفتاح أكبر من جانب جميع الدول. وبصرف النظر عن استمرار تباين وجهات النظر حول طريقة توسيع نطاق السجل، أود أن أؤكد على أن السجل دلت فعلا على نجاعته كتدبير من تدابير بناء الثقة يسهم إلى حد كبير في الأمن الدولي.

ومما يستحق الذكر، أخيرا، أن اللجنة تمكنت هذا العام من أن تعتمد دون تصويت قرارا بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وإنني أرحب بتلاقي الأفكار هذا في اللجنة وآمل أن تحقق هيئة نزع السلاح نتائج إيجابية في دراستها لهذه المسألة في العام المقبل.

إن جلسات اللجنة هذا العام عقدت أثناء الدورة التي كانت الجمعية العامة تنظر فيها في مقترحات الأمين العام لتجديد الأمم المتحدة. وقد وافقت الجمعية العامة لتوها على مقترح الأمين العام بإنشاء إدارة شؤون نزع السلاح. واسمحوا لي أن أرحب، باسم جميع أعضاء اللجنة، بهذا القرار. وأرى أن إنشاء إدارة شؤون نزع السلاح يشكل إشارة واضحة إلى جميع الدول بأن الجمعية العامة تعترف بما يمكن أن يسهم فيه السعي الدؤوب إلى نزع السلاح الفعال والقابل للتحقق في تعزيز ثقافة قوامها التعاون في مجال السلم والأمن الدوليين.

المنظمتين؛ ويشيران أيضا إلى الطريق نحو مزيد من التعاون في مجال تعضيد وتعزيز الاتفاقات القائمة لنزع السلاح والحد من الأسلحة.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، استمعت اللجنة إلى تبادل حماسي للأراء بشأن مسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن بين جميع البنود التي تناولناها في هذه الدورة، حظيت هذه المسألة بأكثر قدر من التدقيق من جانب الرأي العام الدولي؛ فقد ازدادت التوقعات بشأن اضطلاع آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بدورها في هذا المسعى الذي يبذل على نطاق العالم.

وفي رأيي، أكدت مداولاتنا مرة أخرى أن جميع الدول تتشاطر هدفا إنسانيا أساسيا يتمثل في القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، هذه الألغام التي تشوه وتقتل على نحو عشوائي حتى في حالات ما بعد الصراع. ويبدو أن الهدف النهائي لإضفاء الطابع العالمي على هذا العرف الجديد في قانون نزع السلاح الدولي بات مقبولا وموضع تأكيد. مع ذلك كان واضحا أيضا أن الدول لم تكن جميعها على استعداد لأن تقبل الآن فرض حظر تام على هذه الأسلحة أو التوقيع على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وإنني ممتن أشد الامتنان لجميع الأعضاء لأن المناقشة بشأن هذه المسألة لم تنحدر إلى ما كان يمكن أن يغدو حربا بين "أنصار الضيعة الإنسانية" و "تجار الألغام". إلا أن وجهات النظر لا تزال متباينة بشأن الآلية التي ينبغي استخدامها للقضاء على التهديد الذي تمثله الألغام، فالبعض يفضل إضفاء الطابع العالمي على عملية أوتواو، ويفضل البعض الآخر الامتثال الدقيق مع قدر أكبر من التقيد بالبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وعملية استعراضها، وثمة آخرون يفضلون إطار مؤتمر نزع السلاح. ورأفة بالضحايا الكثيرين لهذه الأسلحة، أود أن أعتنم الفرصة لأعرب عن الأمل بأن تواصل الدول النهوض بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على جميع هذه الألغام بالطرق والوسائل المقبولة لجميع الأطراف المعنية.

وبالنسبة للأسلحة التقليدية الأخرى، ظهر اتفاق واسع النطاق في اللجنة الأولى بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل معالجة مشكلة شائعة هي الانتشار غير المشروع والمحظور للأسلحة الصغيرة. ومعروض على

وبالمثل، أود أن أعرب عن امتناننا لمدير مركز شؤون نزع السلاح ولموظفي الأمانة العامة، ولموظفي شؤون المؤتمرات والمترجمين الشفويين على عملهم الرائع دعماً للجنة في أعمالها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مليم (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه والدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، التي تضم صوتها إلى هذا البيان، أود أن أنقل إليكم، السيد الرئيس، تهانئي الخالصة.

لقد سعى الاتحاد الأوروبي، خلال هذه الجلسات، إلى إعطائكم أكبر دعم ممكن عند اضطلاعكم بمسؤولياتكم السامية. وبصفة عامة، لم تكن هذه الدورة من أصعب الدورات، على الرغم من اضطرابنا لاتخاذ بعض القرارات الصعبة بالتصويت عليها.

وباسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أقدم لكم شكرنا الخالص على العمل الممتاز الذي اضطلعتم به، وعلى المناسبات التي أزرتمونا فيها. وأذني بصفة شخصية أعرب عن تقديري لروحكم المرحة وللانضباط الذي تمكنتم من فرضه على الأعضاء، والذي مكنا من بدء أعمالنا اليومية والانتهاؤها منها في الوقت المحدد، ومن السماح لنا ببدء كل يوم بحيوية ونشاط.

وبطبيعة الحال، نود أيضاً أن نشكر أعضاء المكتب الآخرين وكل من قدم لكم مساعدة فعالة في اضطلاعكم بمسؤولياتكم، وبصفة خاصة أمين اللجنة الذي كان لخبرته الطويلة تأثير السحر على أعمالنا هذا العام. ونقدم شكراً جزيلاً كذلك إلى المترجمين الشفويين والمسؤولين عن إصدار الوثائق وتوزيعها. فبدون دعمهم الفعال والداثب لوفودنا لما تمكنا من إكمال دورتنا. ولهذا، أتوجه بالشكر الجزيل لهم جميعاً.

وختاماً، أود أن أعرب هنا عن مدى امتناننا للعمل مع كل زملائنا الحاضرين هنا في هذه القاعة، لا سيما أولئك الذين اشتركنا معهم في مفاوضات مباشرة طوال هذه الجلسات. إننا نشكرهم، ويعتزم الاتحاد الأوروبي أن يواصل هذه المناقشات في العام القادم بنفس روح التعاون المتبادل هذه.

وتناولت اللجنة الأولى مرة أخرى مسألة ترشيد عملها وإصلاح جدول أعمالها. ودلت اللجنة على مرونة في استعراض إجراءاتها وتخلت عن الإجراءات التي ثبت أنها غير ناجحة. وهنا، لا بد لي من الإعراب عن الأسف لأننا لم نتمكن من اعتماد المقرر الذي كنا نأمل اعتماده في نهاية عملنا اليوم.

وأود، بوصفي رئيساً للجنة، أن أدلي بملاحظة شخصية. أود أن أتوجه بخالص الشكر لجميع أعضاء اللجنة على تعاونهم معي أثناء هذه الدورة. لقد حظيت حقاً برفيع الشرف والامتنياز إذ عملت وأكلت مع أشخاص بارزين ذوي معرفة عميقة في ميدان نزع السلاح. لقد أضاف الأعضاء قوة إلى أدوات تحليلي وشحذوها في هذا المجال، وأود أن أشكرهم على التعليم المجاني الذي تلقيته منهم. وإنه لهما يثلج الصدر أن أترأس لجنة يشعر فيها المرء أنه بين أصدقاء.

وأود أيضاً أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لناثبي الرئيس، السيد سودجاندان بارنوهادينغرات والسيد اليخاندرو فيرديرو، وللمقرر، السيد ميلوش كوتيريتش، على مساعدتهم وصدقتهم الحميمة.

واسمحوا لي، باسم اللجنة، أن أتوجه بالشكر لمدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد بر فوسلاف، وكذلك لأمين اللجنة، السيد لين كو - تشونغ وجميع مساعديه في الأمانة العامة، على ما تميزوا به من احتراف وكفاءة ما كان لعمل اللجنة أن يسير بسلاسة بدونهما.

أخيراً، وليس آخراً بالتأكيد، أود أن أتوجه بكلمة شكر خاصة للمترجمين الشفويين، والمترجمين التحريريين، ومدوني المحاضر وموظفي الإعلام والمؤتمرات والوثائق، ومهندسي الصوت وجميع الذين عملوا بعيداً عن الأنظار لكي يسير عمل اللجنة سيراً سلساً.

أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أعرب، بإيجاز باسم حركة عدم الانحياز، عن امتناننا لكم السيد الرئيس، وعن تهانئنا على الطريقة المثلى التي وجهتم بها مداواتنا والتي مكنت اللجنة الأولى من تحقيق نتائج إيجابية في أعمالها. كذلك تود بلدان حركة عدم الانحياز أن تشكر أعضاء المكتب الآخرين على عملهم.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوصفي رئيس مجموعة الدول الآسيوية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أشركم، السيد الرئيس، باسم وفود الدول الآسيوية، على قيادتكم الممتازة التي ساعدتنا على اختتام مداوالات اللجنة الأولى وأعمالها بنجاح وفي موعد مبكر. وقد لعبت معرفتكم الواسعة وخبرتكم الدبلوماسية بدور هام جدا في مساعدتنا على تحقيق هذه النتيجة.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا للمكتب ولجميع موظفي الأمانة العامة على إسهامهم في أعمال اللجنة، وكذلك للسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح، وللسيد لين كو - تشونغ، أمين اللجنة، على عملهما المهني الجيد، وعلى المساعدة التي قدمها لنا جميعا. ونتقدم بالشكر الجزيل كذلك للمترجمين الشفويين، ولموظفي شؤون المؤتمرات، ولكل من يسر تقدم أعمال اللجنة الأولى بسلاسة.

وباسم وفود مجموعتنا، أتمنى لكم السيد الرئيس، أطيب التمنيات في مهامكم المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد لابتسيناك (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني ويسعدني، باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، أن أهنئكم، السيد الرئيس، وكل أعضاء المكتب، على الإكمال الناجح لأعمال اللجنة الأولى.

إن الوفرة التقليدية لمشاريع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة الأولى، ومحتواها وفحواها، تطلبت إجراء العديد من المشاورات والتوصل إلى الاتفاقات، مثلما تطلبت من المتبنين والمشاركين في المناقشات التحلي بروح التوفيق والواقعية. إن الاتجاهات الأساسية التي وسمت جهود المجتمع الدولي في ميدان صون الأمن الدولي ونزع السلاح ظهرت في نهاية المطاف بشكل كاف وتعززت. والقرارات والمقررات المتخذة في كل قضية من القضايا التي عولجت، تدل على الطرق والوسائل الواجبة والحقيقية لإحراز تقدم متواصل صوب تحقيق نزع السلاح العامل الكامل. وفي حالات عديدة، عبرت تلك القرارات والمقررات عن الخطوات والقرارات الهامة التي سبق أن اتخذتها الدول الأعضاء، في ميداني الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل. وبعضها بدأ بالفعل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كينيا.

السيدة تولي (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تضم مجموعة الدول الأفريقية صوتها كلية إلى البيان الذي ألقاه الآن ممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، التي ننتمي إليها. وباسم مجموعة الدول الأفريقية، أود أن أعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقديرنا وتهانئنا للطريقة الناجحة التي أدرتم بها أعمال اللجنة الأولى هذا العام. إن نهجكم العملي ومهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم مكنت هذه اللجنة من اختتام أعمالها قبل الموعد المحدد. وإن خصالكم الحميدة وروحكم المرحة جددت طاقاتنا. وإنني أهنئكم، بصفة شخصية، على كونكم طالبا نجيبا.

ونتقدم بالشكر كذلك لناثبي الرئيس والمقرر على الدور المؤازر الذي اضطلعوا به. ونعرب عن امتناننا كذلك للسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح، وللسيد لين كو - تشونغ، أمين اللجنة، على المساعدات التي قدمها لنا جميعا. وأكون مقصرا إن لم أذوه بحضور السيد بيتروفسكي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح في جنيف، والسيد بن اسماعيل، نائب الأمين العام للمؤتمر، اللذين عززت خبرتهما الواسعة في هذا الشأن أعمالنا كما حدث في الأعوام السالفة. ونود أيضا أن نشكر جميع موظفي شؤون المؤتمرات والمترجمين الشفويين والتحريريين وكل الذين أسهموا في أعمالنا.

لقد تسنى لنا أثناء الأسابيع السبعة الماضية أن نقدر أعظم التقدير، روح التعاون والتشاور والتوفيق التي تحلت بها كل الوفود. فقد بنيت الصداقات وتأسست الشراكات. وفي هذا الصدد، نتقدم بتقديرنا لمختلف المنسقين الإقليميين، فضلا عن فرادى الوفود، والمندوبين، لتفهمهم وتسامحهم.

وبتقدم هذه الدورة، تقترب منا بشائر العام الجديد وطلائع موسم الأعياد. أود باسم مجموعة الدول الأفريقية أن أتقدم لكل عضو من أعضاء اللجنة بتهانئنا الحارة بالأعياد وبأطيب تمنياتنا لعام ١٩٩٨، أما الذين سيفادرون إلى مقار عملهم فأتمنى لهم رحلة سعيدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد مكوك (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أعرب عن موافقتي وموافقة وفود بلداننا - وفود دول الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة - على البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا، باسم حركة عدم الانحياز، وبيان رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باسم دول تلك المجموعة. ونود أن ننضم إلى الذين قدموا الشكر لكم، سيدي، وللمكتب على الأسلوب المثالي الذي سيرتم به أعمال اللجنة. ونتقدم بالشكر أيضا، من خلالكم، للسيد لين كو - تشونغ، أمين اللجنة؛ والسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح؛ وجميع موظفي الأمانة العامة الذين قدموا دعمهم الكامل لجهودنا وأسهموا إسهاما ليس بقليل في اختتام أعمالنا بنجاح وفي وقت مبكر.

يعطي نتائج عملية على المدى القصير، وستشاهد آثار القرارات الأخرى بعد مضي بعض الوقت. إلا أن الموضوع المتكرر في كلا الحالتين هو الحاجة إلى تعاون منسق ومنهجي بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، فبدون هذا التعاون سيستحيل حل القضايا المعلقة.

إن المثابرة والتسامح اللذين اتسمت بهما، بصورة عامة، الدورة الحالية للجنة الأولى ومناقشاتها، يعود الفضل فيهما دون شك إلى المشاركين وإلى قيادتكم، سيدي. فمهاراتكم الدبلوماسية وبراعتكم كانت مؤشرا يوثق به لسير مناقشات هذه الدورة. ويسعدنا جدا أن نهنتكم على النهج المهني الرفيع الذي أدركتم به دفعة هذه اللجنة بعد تسلمكم الراية من بيلاروس في رئاسة اللجنة. ونود أيضا أن نهنتي ونشكر جميع الذين ساندونا في جهودنا.

وبوصول المناقشات في اللجنة الأولى إلى نهايتها، يود أعضاء مجموعة دول أوروبا الشرقية، جنبا إلى جنب مع شركائنا من المناطق الأخرى، أن يبدوا الاستعداد لبدء عمل مشترك يستهدف تنفيذ القرارات التي اتخذت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل انتيغوا وبربودا.

السيد هوتي (انتيفوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالأصالة عن نفسي، بوصفي رئيسا لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وبالنيابة عن وفود المجموعة، أود سيدي أن أعرب عن امتناننا للطريقة التي وجهتهم بها مداوات اللجنة إلى نهاية ناجحة ومبكرة. ومن خلالكم، أود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد دافينيتش، مدير مركز شؤون نزع السلاح؛ والسيد لين كو - تشونغ، أمين اللجنة؛ وللمقرر؛ ولنايبي الرئيس.

ولا يسعني أن أنسى الأمانة العامة التي ساعدت بعملها الدؤوب في كفاءة اختتام أعمال اللجنة بنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر إلى موظفي شؤون المؤتمرات والمترجمين الشفويين وجميع الموظفين الإداريين الذين أسهموا في اختتام أعمال هذه الدورة بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جامايكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة
لممثل مالطة.

السيد دارمانين (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى اسمحوالي
أن أتقدم بالشكر إليكم، سيدي، على المهارة والكفاءة
اللتين ترأستم بهما أعمال هذه اللجنة. فصبركم
ومثابرتكم، ويمكنني أن أضيف، ودعايتكم اللطيفة أفادتنا
كثيرا في الخروج بنتيجة ناجحة لأعمالنا. ونتقدم بالشكر
والامتنان أيضا إلى مكتب اللجنة، ومدير مركز شؤون نزح
السلاح وأمين اللجنة، وإلى جميع موظفي الأمانة العامة،
الذين يسر عملهم الجاد سير عملنا السلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.